المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

- دور الفلسطينيين، ومكانتهم، داخل اسرائيل.
- آفاق تطور تجربتهم الخاصة.

في الفصل الاول «تحليلات شاملة لاقتصاد العرب في اسرائيل» يتطرق المؤلف الى الاتجاهات المختلفة التي عالجت هذا الموضوع، ويشير الى اتجاهين قاصرين عالجا الوضع الاقتصادي للعرب: الاتجاه الاول تمثل في الدراسات التي تمت برؤية صهيونية، فكانت، اما بصورة جزئية أو كلية، غير دقيقة في وصفها للوضع الاقتصادي العربي؛ أما الاتجاه الثاني، فقد تمثل في الدراسات السياسية والاجتماعية التي عالجت الموضوع الاقتصادي كجزء منها، دون ان يتم البحث فيه بصورة شاملة ومستقلة؛ وبذلك فشلت تلك الدراسات في تقديم تحليل دقيق لدينامية الاقتصاد العربي؛ كما اخفقت في ادراك العلاقة بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الاسرائيلي (الام)، علاوة على ان الجانبين، السياسي والايديولوجي، قد كانت لهما السطوة والسيطرة على الجانب الاقتصادي.

ويتطرق المؤلف، بشيء من التفصيل، الى المناهج البحثية المختلفة التي عالجت موضوع الاقتصاد العربي في اسرائيل، وابرز هذه المناهج:

- الدراسات المبكرة التي قام بها عدد من الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، والمستعربين الاسرائيلين ، والتي اعتمدت، بصورة اساسية، على الدراسات الميدانية، والاحصاءات الرسمية. ومن رواد هذا الاتجاه بن بورات، الذي قدم، في العام ١٩٦٦، بحثاً حول القوى العاملة العربية في اسرائيل. وفي رأي المؤلف، ان الدراسات المبكرة قد بحثت في مسألة عدم التوازن بين القطاعين، العربي واليهودي، الّا انها فشلت في وصف العلاقة بين العرب والنظام السياسي؛ وغالباً ما استهدفت مثل هذه الدراسات البحث في كيفية تحديث الاقلية العربية المتخلفة، وسبل دمجها في الحياة السياسية والاقتصادية الاسرائيلية.

- الدراسات التي صدرت عن معهد رحوفوت حول التحديث والدمج؛ ومعظمها اهمل تناول العراقيل التي وضعتها الدولة ومؤسساتها امام تطور الاقلية العربية.

- الدراسات التي قام بها الصهيونيون الجدد؛ ومعظمها قد خرج بنتيجة خاطئة، وهي ان ضعف الانتاج العربي يعود الى طبيعة المجتمع العربي التقليدي الذي شكل عائقاً أمام التطور؛ وان هذا الضعف لا يعود الى العوامل الاساسية لعملية التطور، كرأس المال، والارض، و المهارة. ومع ذلك، فان المؤلف يرى ان دراسات الصهيونيين الجدد تختلف عن دراسات الصهيونيين التقليديين في كونها قد اشارت الى دور العوامل الخارجية (الدولة ومؤسساتها) في اضعاف الانتاج العربي.

- الدراسات الاقتصادية السياسية غير الصهيونية؛ وابرزها ابحاث روزنفيلد ونجوى فحول حول التحولات الاجتماعية في القطاع العربي، وابحاث ايان لوستك وايليا زريق حول الاستعمار الداخلي، واساليب السيطرة الرسمية على الاقلية العربية. وقد اشاد المؤلف بهذه الدراسات، وخصوصاً دراسة لوستك «العرب في الدولة اليهودية»؛ الا انه ابدى بعض التحفظات تجاهها، خاصة في ما يتعلق بسيطرة العلوم السياسية ، أو المناهج الاجتماعية، عليها؛ كما ابدى تحفظات من المصطلحات التي استخدمتها في وصف العرب، كاستعمالها مصطلح «اقلية عربية»، أو «القطاع العربي». وفي رأيه، ان الوصف الانجع هو: «المنطقة العربية»، وتحليله الاقتصادي لـ «المنطقة العربية» يشكل أساساً لمنهجه البحثي.

التحليل الاقتصادي لـ «المنطقة العربية»

يرى المؤلف ان العرب في اسرائيل يشكلون «منطقة واحدة» يمكن دراستها وتحليلها اقتصادياً، وذلك على الرغم من عدم تواصل تجمعات العرب جغرافياً، وتوزعهم على مناطق مختلفة ومنفصلة جغرافياً، وخصوصاً الجليل في الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب. ويرى ان هناك اربعة عوامل أدت الى جعل